

بيان صادر عن القمة
العربية د.ع 30 بشأن
رفض الاعتراف الأمريكي
بسيادة إسرائيل على
الجولان العربي السوري
المحتل.

ق 30/(03/19)/32- ص(0194)

نحن قادة الدول العربية المجتمعون في تونس في 31
مارس/آذار 2019؛
إذ نؤكد تمسكنا بالثوابت العربية وعلى رأسها عدم المساس
بسيادة الدول العربية على الأراضي العربية كمبدأ أساسي في العمل
العربي المشترك،

نُعرب عن رفض وإدانة قرار الولايات المتحدة الأمريكية
الصادر بتاريخ 25 مارس/آذار 2019 بالاعتراف بسيادة إسرائيل
على الجولان، واعتباره باطلاً شكلاً ومضموناً، ويُمثّل انتهاكاً خطيراً
لميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على عدم جواز الاستيلاء على
أراضي الغير بالقوة، ولقرارات مجلس الأمن الصادرة بالإجماع
وعلى رأسها القرارين (242) لعام 1967، و (497) لعام 1981،
الذي أشار بصورة لا لبس فيها إلى عدم الاعتراف بضم إسرائيل
للجولان العربي السوري. كما نؤكد على الدعم العربي الكامل لحق
الجمهورية العربية السورية في استعادة الجولان المحتل، وللبناية
مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء الشمالي من قرية العجر وحق
لبنان باسترجاعها.

نؤكد كذلك على أن القرار الأمريكي يتناقض مع مسؤولية
الولايات المتحدة كعضو دائم في مجلس الأمن باحترام ميثاق الأمم
المتحدة وقرارات المجلس؛ ونؤكد على أن هذا الاعتراف لا يُغيّر
شيئاً من الوضعية القانونية للجولان السوري بوصفه أرضاً احتلتها
إسرائيل عام 1967، وليس له أي أثر قانوني، ولا يُنشئ أية
حقوق أو تترتب عنه أية التزامات أو مزايا.

نُشدّد على أن شرعية الاحتلال وتقنيته هو نهجٌ مرفوضٌ كلياً،
ويُمثّل انتكاسة خطيرة في الموقف الأمريكي ومساساً جوهرياً بمبادئ
القانون الدولي بما يزيد التوتر في المنطقة ويُقوض جهود تحقيق
السلام الشامل والدائم والعدل في الشرق الأوسط، وإنهاء الاحتلال
على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.

نُعبر عن تقديرنا للمواقف الثابتة التي اتخذتها دول ومنظمات

دولية وإقليمية عديدة برفض القرار الأمريكي، والتأكيد على تمسكها باحترام القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية؛ وفي ذات الوقت نُحذر من خطورة قيام أي دولة بتجاوز الشرعية الدولية والتفكير في الإقدام على إجراء مُشابه للإجراء الأمريكي.

نكلف وزراء خارجية الدول الأعضاء بالعمل بكل الوسائل السياسية والدبلوماسية والقانونية للاستمرار لمجابهة الاعتراف الأمريكي بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل، وبتكثيف الاتصالات الثنائية والجماعية مع المجتمع الدولي، بما في ذلك التقدم عبر الممثل العربي في مجلس الأمن (دولة الكويت) بمشروع قرار إلى المجلس، وكذا استصدار رأي من محكمة العدل الدولية، بعدم شرعية وبطالان الاعتراف الأمريكي.

نكلف الأمين العام للجامعة بمتابعة التطورات في هذا الشأن، وتقديم تقرير حولها إلى مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري يُعقد لهذا الغرض.